حسب الائتلاف المدني من أجل الجبل

سكان الجبال ينتظرون تدابير استباقية لمواجهة أخطار التقلبات المناخية

يدعون إلى سياسة عمومية ترمي إلى النهوض بالحق في التعليم من أجل تشجيع التمدرس وتوسيع العرض الصحي بتوفير البنيات التحتية ومستوصفات القرب

خديجة بن اشو

كشفت مصادر جمعوية أن سكان الجبال ينتظرون تدابير استباقية لمواجهة آثار الأخطار، التي تهددهم خلال الظروف المناخية الصعبة.

وقال محمد الديش، المنسق الوطني بالائتلاف المدني من أجل الجبل، إن "الائتلاف مقبل على جمع حوالي 25 ألف توقيع تتعلق بمطالب سكان هذه المناطق".

وأكد الديش في تصريح لـ"الصحراء المغربية" أن الائتلاف سيوجه لاحقا، في إطار حملة ترافعية من أجل إخراج إطار تشريعي وقانون خاص بسكان الجبال، مذكرة مطلبية لرئاسة الحكومة في مرحلة لاحقة.

وذكر الديش أن المجلس الوطني استحضر خلال لقائه في فاس، ما وصفه باستمرار معاناة سكان المناطق الجبلية بسبب "ظروف مناخية وطبيعية قاسية وهشاشة مجالية صارخة".

وسجل المجلس الوطني، خلال ذلك اللقاء، "ضعف الإرادة في معالجة ما يواجهه سكان المناطق الجبلية، مشيرا إلى ما اعتبره استمرارا في ممارسات تكرس عوامل التهميش وبتسطير تدابير وإنجاز مشاريع يراها المجلس "جزئية لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المناطق الجبلية وتاريخها وحاجياتها رغم ما تتوفر عليه من ثروات.

وتناول المجلس، أيضا، النقاش الذي يدور حاليا حول تجديد النموذج التنموي الذي قال إنه "لم ينتج ما كان منتظرا منه، حيث تم التذكير بمطالب الائتلاف منذ نشأته حول مراجعة النموذج الاقتصادي والتدبيري لكونه لم يراع تحقيق التنمية المجالية العادلة بل يكرس مظاهر التفقير والتهميش للمجال الجبلي ولساكنه بشكل يكلف في المدى الاستراتيجي أكثر مما يمكن أن يكلفه أي تدخل مهما كان مرتفعا".

واستحضر المجلس الوطني للائتلاف المدني من أجل الجبل مطالب عدة منها ضرورة اعتماد سياسة خاصة لتدبير المخاطر والكوارث والإغاثة في المناطق الجبلية، واتخاذ التدابير الاستباقية الضرورية لمواجهة التهديدات المترتبة عن الظروف المناخية الصعبة.

والح المجلس نفسه، ضمن مطالب سكان الجبال، على توفير بدائل معقولة لحطب التدفئة الذي لم يعد متاحا، من قبيل تخفيض سعر الكهرباء والغاز خلال فصل الشتاء، حفاظا على الغابة وعلى أرواح المواطنين، وفك العزلة عن المناطق الجبلية وتقوية البنيات التحتية، خاصة الطرق، المواصلات، والماء، والكهرباء، إلى جانب تقريب الخدمات الأساسية.

ولم يفت المجلس الوطني نفسه التأكيد على سن سياسة عمومية ترمي إلى النهوض بالحق في التعليم تراعي خصوصية المناطق الجبلية من أجل تشجيع التمدرس، وتوسيع العرض الصحي وتجويده من خلال توفير البنيات التحتية ومستوصفات القرب، وأطر، وتجهيزات، وأدوية مع وإعادة النظر في الخريطة الصحية.

كما أشار المجلس إلى إعادة النظر في قانون التعمير والتنمية المجالية ومراعاة خصائص المناطق الجبلية، وإلى الحد من ظاهرة الرعي "الجائر" ومنع الرحل من اقتحام مجالات رعوية غير مسموح بها، مع توفير معالجة منصفة تضمن حقوق المالكين الأصليين لأراضي الجموع.

وسبق أن أكد أن ثلث سكان المغرب محرومون من ثروات المغرب وأن المناطق الجبلية تتوفر على ثروات طبيعية محظورة على سكانها ولا يستفيد منها إلا سكان السهول خاصة الماء والخشب والمعادن.

وكشفت فعاليات جمعوية في مداخلاتها خلال لقاء سابق عن خصوصيات سكان المرتفعات، إذ أكدت وجود فوارق اجتماعية بين المدن والقرى، بل وبين القرى والقرى لأن القرية القريبة من المدينة ليست هي التي تقع في قمم الجبال.

وجاء ضمن تلك المداخلات أن سكان هذه القمم لا يطالبون بالطريق السيار ولا بالمراكز الصحية الجامعية، وإنما بطرق معبدة تساهم في التنقل من أجل التبضع ومن أجل نقل المرضى خاصة الحالات المستعصية.